ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (01)،2021 ، ص: 391-416

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

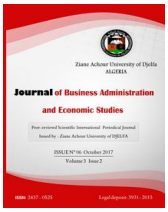

قياس وتحليل أثار إحداث صدمات في هيكل الإنفاق العام على البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990 - 2018

measuring , and analyzing the effects of creating shocks within the stracture of the general expenditure upon the unemployment in algeria during the period of 1990-2018

ميسومي الجيلالي، **MISSOUMI DJILALI** [1] *، missoumi.djilali@univ-medea.dz

[1] طالب دكتوراه علوم، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/01 **تاريخ القبول:** 2021/06/05 **تاريخ النشر:** 2021/06/07

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير صدمات نوعي حجم الإنفاق العام على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018، باستخدام منهجية التكامل المشترك والاعتماد على طريقة *FM - OLS*، ودوال تحليل التباين وتحليل الاستجابة، حيث دلت نتائج اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، ومن ثم تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها. وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات الإنفاق العام الاستثماري هي الأكثر تفسيرا لتقلبات حجم البطالة بالجزائر مقارنة بالإنفاق العام الجاري، مما يعني أن النموذج مستقر. ومن ثم فسياسة التوسع في حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ذات الطابع الكنزي التي انتهجتها الجزائر وخاصة مند عام 2001 لم يكن لها الأثر الكبير في امتصاص حجم البطالة.

الكلمات المفتاحية

الصدمات الاقتصادية؛ البطالة؛ الإنفاق العام الجاري؛ الإنفاق العام الاستثماري؛ طريقة *Fully Modified Least Squares*

تصنيف JEL: C58 ؛ E62 ؛ E61 ؛ E60

Abstract

this study aims to measure, and analyze the empect of shocks on the two types of Public spending on the Unemployment rates in algeria between 1990-2018, usuing the method of cross-sectoral integration, and to relay on the OLS - FM method, and the functions of analysis of variance, and response analysis, in which the results of the root-unit exams, and the cross-sectoral integration that the variables are all integrated from the first -degree, hence it showed that there is a long-term equilibrium relationship between them. therefore the study also concluded that the shocks of the public investment spending is the most explainable way of the fluctuations of the size of unemployment compared to the spending of this year, which means that the sample or example is stable, therefore the policy of expanding the volume of public spending in its both sides current ,and investment of a saving nature that algeria pursued it especially since the year of 2001 in which it did not had that much impect on decreasing the unemployment rates.

Keywords

Economic shocks ; unemployment; Current public spending; The investment year; Method F*ully Modified Least Square* ;

JEL Classification Codes : C58 ؛ E62 ؛E61 ؛ E60

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: missoumi.djilali@univ-medea.dz

I. مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة مركبة Complex تشمل عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى نفسية وصحية وما يهمنا هنا هو البعد الاقتصادي، حيث لا يكاد يخلو بلد من البطالة سواء كان متقدما أم ناميا لكن مع اختلاف المعدلات بين هاتين المجموعتين من البلدان، فترتفع هذه المعدلات في أوقات الركود والأزمات الاقتصادية وتنخفض في أوقات الرواج والاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تصنف البطالة كأحد المؤشرات أو المعايير التي تستخدم للحكم على درجة استقرار اقتصاد بلد ما، بل في بعض الأحيان يعتبر هدف خلق فرص عمل لائقة Decent Jobs للأفراد أهم من تحقيق هدف النمو الشامل لأن العمل اللائق والمنتج هو أهم مصدر لتأمين الدخل وهذا يمهد الطريق لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، كما أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تعزيز سوق العمل بوظائف لائقة على المدى البعيد (ILo، 2010). لذا تسعى الحكومات دائما إلى إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب مشكلة البطالة، من خلال تحديد العوامل الاقتصادية المؤثر فيها سواء الخارجية أو الداخلية، هذه الأخيرة ومنها المالية خاصة نجد أدوات السياسة المالية متمثلة بحجم النفقات العامة والإيرادات العامة.

في الجزائر وكغيرها من الدول؛ عرف الانخفاض الكبير في أسعار النفط في منتصف الثمانينات، منذ عام 1986، إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي للدولة، كونه يعد المورد الوحيد للبلد. مما نتج عنه حدوث أزمات على الصعيد السياسي والاجتماعي في فترة التسعينيات، ومع مطلع الألفينيات وخاصة منذ عام 1999 عرفت أسعار النفط ارتفاعا تدريجيا، فتسمت السياسة الاقتصادية الجزائرية بالحذر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و2002، ومن ثم اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمية فقامت الحكومة بتسطير المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والمرحلة الثانية من برنامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي من خلال المخطط الخماسي 2009-2014 بتخصيص ميزانية حجمها 286 مليار دولار، التي أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام، وهو ما أدى بدوره إلى تحسن كبير في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم الدين العمومي نتيجة لانخفاض حجم المديونية الخارجية، **انخفاض معدلات البطالة**، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. لكن مع انخفاض أسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 إلى يومنا هذا كان له تأثير على حجم الإنفاق العام وبالتالي على المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة معدلات البطالة، وهذا في ظل تحديات برنامج المخطط الخماسي 2015-2019، مع انتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة.

1. الإشكالية

ما مدى تأثير صدمات الإنفاق العام بنوعيه على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

2. الأسئلة الفرعية

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل توجد علاقة بعيدة المدى بين نوعي حجم الإنفاق العام ومعدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018؟
- ما هو اتجاه علاقة التأثير بين نوعي حجم الإنفاق العام ومعدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

- كيف تكون استجابة معدلات البطالة عند حدوث تقلبات وتغيرات غير متوقعة في هيكل حجم الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

3. الفرضيات

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هيكل حجم الإنفاق العام والبطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- الإنفاق العام الجاري يؤثر عكسيا على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- الإنفاق العام الاستثماري يؤثر طرديا على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- صدمات الإنفاق العام الاستثماري هي الأكثر تفسيرا للتقلبات الظرفية للبطالة مقارنة بالإنفاق العام الجاري بالجزائر خلال الفترة 1990-2018.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الدور البارز والكبير لسياسة الإنفاق العام للدولة، ومن ثم الأثر التي تحدثه على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة حجم البطالة، ومالها من نتائج وصدمات اقتصادية سواء ايجابية أو سلبية.

5. هدف الدراسة

الهدف من وراء هذه الدراسة هو التعرف على مدى تأثير صدمات وتقلبات كل من نوعي حجم الإنفاق العام سواء بالإيجاب أو السلب على حجم البطالة بالجزائر للفترة مابين 1990 إلى 2018 معتمدين في ذلك على الجانب القياسي.

6. منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل التعريف بالجوانب النظرية للظاهرة المدروسة متمثلة في البطالة والإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وعلى المنهج التحليلي باستخدام طرق الاقتصاد القياسي بغية تحديد أثر صدمات حجم الإنفاق العام على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990 حتى 2018.

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

- الإطار النظري:

1. نظرة حول: الإنفاق العام، صدمات الطلب (الداخلية):

تعد سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية، وقد تزايدت أهمية النفقات العامة مع توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنوع وظائفها المختلفة، وتطور دورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ومن ثم إلى الدولة المنتجة (علي و اللوزي، 2013).

أ. تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" (حسين، 2001). فالنفقة العامة هي مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بغية تحقيق منافع عامة (المولي، 2005).

فحسب IRVIN B, TUKER تُعَرَّف على أنها المبالغ التي يكون مصدرها السلطة الحكومية والتي توجه إلى الأفراد والمنظمات بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (Irvin، 2011). ويعرف كذلك الإنفاق العام على أنه مبلغ نقدي

تدفعه الدولة من خزينتها العمومية بعد أن تقوم السلطة التشريعية بتقديم الموافقة ومنح السلطة لشخص عام يمثل الدولة بغية تحقيق النفع العام الذي تسعى الدولة لتحقيقه في المجتمع، ويتضمن عادة تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ولغرض توفير السلع والخدمات العامة، ومن ثم الهدف منها هو تحقيق منفعة عامة للدولة والمجتمع (Mithain, 1998).

يتضح من التعاريف سالفة الذكر أن هناك العديد من الصيغ التي يمكن من خلالها تعريف الإنفاق العام. ولكن بمجملها تدل على أن النفقات العامة مبالغ تقوم الدولة أو إحدى منظماتها بإنفاقه بغية تحقيق منافع عامة ولأغراض تلبية الحاجات العامة للمجتمع. ومن ثم تتكون النفقة العامة من ثلاثة عناصر التي تمثل أركان النفقة، وهي: العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي؛ العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة؛ والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تشكل هدفا لهذا الإنفاق (لطفي، 1995).

ب. هيكل النفقات العامة للدولة:

تتعدد تقسيمات الإنفاق العام حسب تعدد واختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والتاريخية وحتى الجغرافية للدول. ففي الجزائر تقسم إلى نفقات التسيير، ونفقات التجهيز. استنادا إلى المادة 51 من القانون رقم 92 07 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، (الجريدة الرسمية، العدد رقم: 28، الصادرة بتاريخ: 10جويلية 1984). تقسم النفقات العامة إلى نوعين: مصاريف التسيير ومصاريف الاستثمار (التجهيز).

- نفقات التسيير (الاستهلاك): تشير إلى ما تقوم به الدولة من إنفاق لغرض توفير ما تحتاج إليه من حاجات عامة جارية وسلع وخدمات، فيتصف هذا النوع من النفقات بالدورية والتكرار في كل سنة، وبذلك تظهر أثاره عادة في نهاية السنة المالية التي أنفقت فيها، وتتمثل في نفقات الصيانة والعقود ومصاريف الماء والكهرباء ....الخ، حيث تهدف الدولة من خلال هذا الإنفاق إلى تحقيق ارتفاع في مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لعموم المجتمع وتحقيق الاستخدام الأمثل والأكفأ لمواردها الاقتصادية (العلي و كداوي، 1988). ومن ثم فهي النفقات المخصصة لتسيير واستمرار نشاطات مختلف الهيئات والمرافق العامة وتظهر في الجدول (ب)، وطبقا القانون رقم 84-17، الجريدة الرسمية، العدد28، المؤرخ في: 10-07-1984، المادة: 24، ص 1042. تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطة العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

- نفقات التجهيز (الاستثمار): وهي في مضمونها ومنطقها تتسم بكونها منتجة وتزيد في معدل الدخل القومي بخلاف نفقات التسيير (بن داود، 2009). ويتم التقسيم بالجزائر حسب القطاعات وفق المخطط الإنمائي السنوي، وتظهر بالجدول (ج)، طبقا لقانون المالية السنوي في المادة 35 من القانون 84-17، وتتفرع إلى ثلاث أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ النفقات الأخرى برأس مال.

ج. صدمات الطلب (الصدمات الداخلية):

قبل تناول مفهوم صدمات الطلب لابد من الإشارة إلى ما يعرف بالصدمات الاقتصادية، التي قد تنشأ نتيجة لعدة عوامل منها نجد (عبد القادر ، 2008):

الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛ ضعف القطاعات المعول عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛ خلل في هيكل التجارة الخارجية؛ التشوهات السعرية في اغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛ اختلالات جدرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

ومن ثم فالصدمة بمنظور الاقتصاد الكلي تعني أنها: الصدمة التي تكون لها أثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، حيث يشترط في صدمة الطلب أو العرض تلافي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات التضخم، معدلات البطالة ، ...الخ) (Michal R, Intermediat Macroeconomics, 1979).

في حين تنقسم الصدمات الاقتصادية إلى نوعين هما صدمات العرض (الخارجية) وصدمات الطلب (الداخلية) هده الأخيرة التي تتمثل في التغيرات في السياسة الاقتصادية وعليه يمكن تعريفها (صدمة الطلب) على أنها: "الأحداث والتغيرات المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق العام أو زيادة المعروض النقدي" (Bodi Zvi & Marcus A , 2003). ومن ثم يمكن الإشارة إلى صدمات السياسة المالية على أنها مشكلة تأخر محتمل بين الإعلان والتنفيذ، وبالتالي ينتج عنها ضعف في تحفيز الاقتصاد ويعزى ذلك إلى عدم مراقبة دورات الأعمال باعتبارها مهمة لتحليل نتائج السياسة المالية. كما يمكن أن نميز بين أداتين للسياسة المالية صدمات الإيرادات العمومية وصدمات الإنفاق العام هذه الأخيرة التي تحدث عندما تتعامد دورة الأعمال مع السياسة النقدية، حيث ترتفع النفقات العمومية إلى فترة بعد الصدمة، عادة ما تحدد بسنة واحدة (An draw Mountford, 2005).

2. نظرة حول مفهوم البطالة:

أ. تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها:"حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه لكن لم يجدوه" (القريشي، 2007). كما عرفها المكتب الدولي للعمل بأنها :"حالة الأفراد الذين ليس لهم شغل وهم قادرين عن العمل ويبحثون عن منصب عمل، ويقومون بإجراءات تهدف للحصول عليه في أقل مدة زمنية معينة" (شوام، 2001). أي جميع الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 16 و56 عام والذين يمثلون الفئة العاطلة عن العمل، حيث تتوفر فيهم الشروط الآتية: (Robert & et autres, 2015)

- عاطل عن العمل: بمعنى الشخص إذا لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بذل بعض الجهد للعثور على عمل كذهابه لإجراء مقابلة عمل على سبيل المثال.

- خارج القوه العاملة:ويُعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا لم يعمل في الأسبوع الفارط ولم يبحث عن عمل في الأسابيع الأربعة الفارطة، أي أن الأناس الذين لا يعملون أو العاطلين تُعتبر خارج القوة العاملة وعلى سبيل المثال الطلاُب المتفرغون للدراسة، وربات البيوت، والأشخاص غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة.

- أن يكون متاح للعمل: أي الأشخاص القادرون على العمل في حالة توفر ذلك دون وجود عارض يمنع ذلك. ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا إعطاء تعريف شامل للبطالة على النحو الآتي:

البطالة هي عدم توفير مناصب عمل للأناس الباحثون عنه والقادرين والراغبين فيه ولم يجدوه.

حيث تقاس البطالة باتفاق العديد من الدول من خلال حساب معدل البطالة، والذي يأخذ غالبا الصيغة الرياضية الآتية: (محمود و آخرون، 2002)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين}}{\text{قوه العمل}} * 100$$

حيث:

- يعرف معدل البطالة كنسبة مئوية للمتعطلين إلى قوه العمل.

- يشير مصطلح قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل وهذا في ظل الأجور السائدة أي أن:

قوه العمل= حجم العمالة +حجم البطالة

ب. أنواع البطالة:

تتعدد أنواع البطالة لتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، وتختلف حسب وجهات نظر المقاربات وأطر المدارس الاقتصادية. وعليه يمكن أن نذكر أهم أنواعها بالشكل الأتي:

- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين في المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني ، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل. (جوارتيني، ريكاردو ، ترجمة عبد الفتاح ، و عبد العظيم، 1999)

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إلى منطقة أخرى، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم. تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن و خريجي الجامعات... الخ (توهامي و وآخرون، 2004).

- البطالة الهيكلية: "تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة" (الحدي ، 2016).

- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا. ومن ثم قد تتوقف بعض المشاريع بشكل كلي أو جزئي، مما يحتم إلى

تسريح عدد من القوة العاملة، يدعى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة وتظهر غالبا بالدول المتقدمة (مصطفى و وآخرون، 2000).

- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية (رمزي، 1997).

-البطالة المقنعة: يقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغيير في النتائج العملية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبيته المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التزام الدولة بتعين الخريجين ووجود فرص عمل. ويمكن القول أن البطالة المقنعة هي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل يساوي صفرا أو سالبا أو ضئيلا بدرجة لا تكاد تذكر والواقع إن إصلاح البطالة المقنعة يصف حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية أو النمو في الأقطار النامية (محمد ، 2003).

- **البطالة الموسمية**: يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معنية من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال بالنسبة للقطاع الزراعي من خلال ظهور فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه.

ومن ثم يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على الإسكان والخدمات وغيرها (محمد ، البطالة، 2003).

- تفسير البطالة عند المدرسة الكنزية:

يتحقق التوازن وفق هذه النظرية نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب عل العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، ومن ثم تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص (صلاح ، 2006).

- <u>الدراسات السابقة</u>:

سنحاول في هذه الورقة البحثية استعراض لبعض الدراسات السابقة، والتي من بينها نجد:

بعض الدراسات المحلية التي تطرقت إلى موضوع ظاهرة البطالة كالأتي:

- دراسة قامت بها (بقاط، 2007)، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ عام 1994، وتوصل الباحث أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج خطي المتعدد الذي يتمثل بالمتغيرات الآتية: معدل البطالة U، الإنفاق العمومي G، الكتلة النقدية M2، معدل التضخم P، الاستثمار I، الصادرات M، الواردات X. ومن ثم خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الدولة الجزائرية فيما يتعلق بأدوات السياسة الاقتصادية الكلية متمثلة (السياسة النقدية والسياسة المالية، والسياسة

التجارية) كانت غير مجدية ولم تساهم بالشكل الكبير في مكافحة ظاهرة البطالة وخاصة خلال فترة الإصلاحات التي تفاقمت فيها مشكلة البطالة.

- دراسة أجراها (عقون، 2010)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بالجزائر للفترة مابين 1985 إلى 2007، ومن ثم خلصت الدراسة على أنه تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي، وهذا خلال فترة الدراسة، خاصة في الفترة (2000-2007) التي شهدت ارتفاع أسعار النفط، مما أتاح للدولة إمكانية التوسع في حجم الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية التي رفعت من وتيرة التشغيل، وتبين أيضا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير معدل التضخم ومعدل البطالة في النموذج، وتفسر على غياب العلاقة بين المتغيرين في المدى البعيد بالجزائر خلال فترة الدراسة. كما توصلت كذلك الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين متغير حجم الإنفاق العام ومعدل البطالة. حيث تم تبريره من قبل الباحث إلى غياب الإحصائيات الدقيقة خلال فترة الدراسة.

- دراسة أجراها الباحث (بلعباس، 2012)، ويهدف من خلال هذه الإشكالية إلى محاولة تحديد العوامل التي تتحكم في حركيات سوق العمل بالجزائر للفترة بين: 1966 إلى 2010، حيث تم استخدام مقاربة كل من نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM ونماذج أشعة الارتباط الذاتي VAR، وتوصل الباحث بأن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي البسيط، أي: الإنفاق العام كمتغير يشير إلى السياسة المالية (متغير تفسيري) والبطالة (كمتغيرة تابعة)، وكذلك الكتلة النقدية كمتغيرة تشير وتعبر عن الساسة النقدية (متغيرة تفسيرية) والبطالة (كمتغيرة تابعة)، زمن ثم خلصت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من التضخم والنمو الاقتصادي، ووجود انكماش اقتصادي ووقوع الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص، في حين تبين فعالية سياسة التوسع في حجم الإنفاق العام في مكافحة البطالة عل العكس من ذلك فالسياسة النقدية لم يكن لها دور وأثر في محاربة البطالة وبالتالي أثبتت محدوديتها.

- دراسة (محمد أدرويش، 2013)، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة بالجزائر، حيث استخدم الباحث النموذج اللوغاريتمي في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة. ومن ثم خلصت الدراسة إلى محدودية فعالية سياسة التوسع المالي من خلال نمو الإنفاق العام الاستهلاكي في التخفيف من وتيرة البطالة الهيكلية، واقتصر تأثيرها في المدى القريب على البطالة الدورية.

- دراسة (حميد، 2015)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس ظاهرة البطالة بالجزائر للفترة ما بين 1988 إلى 2012، من خلال محاولة معرفة أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم بالجزائر، حيث تم استخدام التحليل القياسي من خلال مقاربة نماذج أشعة الارتباط الذاتي VAR، وتوصل الباحث بأن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج اللوغاريتمي بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة. وخلصت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، ومن ثم فان التوسع في حجم الإنفاق الحكومي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة، فيما كان تأثيره غير مجدي على معدل التضخم.

- دراسة (محمد ل، 2015)، تهدف إلى محاولة تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة بالجزائر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي للفترة 1986 إلى 2013، حيث جاءت هذه المتغيرات كالتالي : معدل البطالة

CHOM، معدل التضخم INF، الإنفاق العمومي DEP، الناتج الداخلي الخام PIB، وتم استخدام التحليل القياسي بتطبيق مقاربة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للكشف عن علاقة تأثير متغيرات الإصلاح الاقتصادي على حجم البطالة بالجزائر.

ومن ثم خلصت الدراسة على أنه مع بداية الإصلاحات منذ1987حتى عام 2000 لم يكن الهدف هو دعم سياسات التشغيل بل كان استهداف وتخفيض معدلات التضخم بتباع سياسة تخفيض الطلب الكلي. في حين انخفضت معدلات البطالة خلال الفترة 2000 إلى 2013 نتيجة انتهاج الحكومة المقاربة الكينزية (التوسع في حجم الإنفاق العام) نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

أما الجانب الكمي للدراسة تبين على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي.

- دراسة (جليط، 2016)، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد وقياس العوامل المهمة المفسرة لمعدلات البطالة بالجزائر للفترة مابين 1980 إلى 2014، من خلال مجموعة من المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج متمثلة في: معدل النمو الاقتصادي Pib، الإنفاق العام Dep، الكتلة النقدية M2، وأسعار البترول Pob. وتم استخدام في هذه الدارسة مقاربة نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR لتحديد العوامل الشارحة للبطالة. ومن ثم خلصت الدراسة عن تَأَثُّر معدل البطالة بكل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن الإنفاق العام المحدد الرئيس لحجم البطالة (فعالية السياسة المالية)، في حين كان أثر الكتلة النقدية ضعيف جدا (السياسة النقدية غير مجدية).

- دراسة (المدهون، 2016)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس العلاقة بين البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2014)، حيث تم استخدام مقاربة نموذج متجهات نموذج تصحيح الخطأ VECM، ومن ثم خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين البطالة من جهة وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من أسعار النفط و حجم الإنفاق العام.

- دراسة أجراها (صاولي و فارس، 2019)، من أجل معرفة محددات البطالة بالجزائر خلال الفترة مابين 1970الى2015 بمنظور اقتصادي وقياسي، ومن ثم خلصت إلى تقدير معدلات البطالة بالجزائر عن طريق مقاربة أشعة الانحدار الذاتي وذلك بغرض اختبار العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، من خلال استخدام بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث أن أهم محدد رئيسي كان له تأثير ايجابي على تخفيض معدلات البطالة هو تزايد معدلات الإنفاق العام، ثم يليه في ذلك تأثير حجم النمو الاقتصادي، ثم بقية المتغيرات الأخرى. وأكد الباحثان أن سياسة الإنفاق العام سياسة هيكلية في معالجة البطالة.

يمكن إبراز بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت إلى موضوع ظاهرة البطالة كالأتي:

- دراسة (المصبح، 2008)، وهدفت هده الدراسة في محاولة اختبار العلاقة بين متغيرات الأداء الاقتصادي والمؤشرات المؤسساتية المتعلقة بسوق العمل ومعدل البطالة بالجهورية العربية السورية للفترة مابين 1970 إلى 2004، حيث تم استخدام مقاربة نماذج التكامل المشترك ECM، ومن ثم وخلصت الدراسة عن وجود تأثير قوي ومباشر بين كل من

مؤشر الإنتاجية ومؤشر مخزون رأس المال على حجم البطالة بالجمهورية العربية السورية، فيما كان تأثير بقية المتغيرات على حجم البطالة شبه معدوم.

- دراسة (شيرين، 2016)، وهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة المحددات الرئيسة الشارحة لمعدلات البطالة بمصر للفترة مابين 1973 إلى 2013، حيث تم استخدام مقاربتي نموذج تصحيح الخطأ ECM، والانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ، في شكل النموذج اللوغاريتمي، ومن ثم خلصت الدراسة أنّ زيادة كل من الناتج ومعدل التضخم والاستثمار الثابت تعمل على التقليل من وتيرة البطالة بمعدلات صغيرة في الأمد البعيد، في حين تبين كذلك زيادة الانفتاح التجاري وزيادة النمو السكاني والظروف السياسية والأمنية كان لها نسبة مساهمة كبيرة في استفحال ظاهرة البطالة بمصر.

- دراسة أجراها (Amadi و Egbulonu، 2016) ، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة سلوك العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة بدولة نيجيريا للفترة مابين 2013 إلى 1970، حيث استخدم مقاربة نموذج تصحيح الخطأ ECM من أجل الكشف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية ومعدل البطالة في المدين القريب والبعيد. ومن ثم خلصت الدراسة عن وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة بنيجيريا خلال فترة الدراسة، وكذلك أظهرت النتائج عن وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين السياسة المالية وحجم البطالة بدولة نيجيريا.

يلاحظ أن الدراسات السابقة يصب مضمونها في محتوى دراستنا من خلال التطرق إلى ظاهرة البطالة بمنظور اقتصادي، إلا أنها جاءت مختلفة عنهم من حيث الجانب الكمي والقياسي، كون أن معظم الدراسات السابقة هدفها هو تحديد وإبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والشارحة لحجم البطالة، إلا أنّ دراستنا تطرقت إلى قياس تأثير متغيرة حجم الإنفاق العام بنوعيه كمتغيرة تشير إلى سياسة التوسع المالي ومن ثم دراسة الصدمات والتقلبات الاقتصادية التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

III.الطريقة والإجراءات:

بهدف معرفة استجابة معدلات البطالة بالجزائر لحدوث صدمات اقتصادية وخاصة في شقها المالي تم دراسة واستخدام متغيرة حجم الإنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري للفترة الزمنية الممتدة مابين 1990 إلى 2018، من خلال الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة تم جمعها من المصادر الآتية: البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية (أنظر إلى الملحق رقم01).

أما فيما يخص الجانب الكمي تم الاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي المتماشية مع الظاهرة المدروسة، والتي أفرزت على إتباع مقاربة نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بين متغيرات الدراسة في المدى البعيد والقريب. ومن ثم تقدير معادلة المدى البعيد باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FM-OLS، وفي الأخير نتناول دوال تحليل التباين وتحليل الاستجابة لمعرفة سلوك واستجابة معدلات البطالة نتيجة حدوث صدمة وتقلبات في المتغيرات المؤثرة فيها. وعليه نتناول النقاط الآتية في دراسة التطبيقية لحالة الجزائر:

1. تحليل متغيرات الدراسة باستخدام التحليل العاملي: نتناول طريقتين في التحليل العاملي، الطريقة تحليل المركبات الأساسية ACP، وطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي CAH.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: من خلال إجراء اختباري ديكي فولر المطور ADF، واختبار فيليبس- بيرون pp
3. تحديد درجة التأخير المثلى.
4. اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.
5. تقدير نموذج VECM: في المدى القريب، والمدى البعيد (تطبيق طريقة FM-OLS كطريقة بديلة لطريقة المربعات الصغرى العادية OLS).
6. اختبار صلاحية النموذج: من خلال إجراء اختبار الجذور القلوبة واختبار الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج.
7. اختبار تحليل التباين وتحليل دوال الاستجابة الدفعية: من خلال هذين الاختبارين نستطيع معرفة مدى استجابة متغيرة البطالة نتيجة إحداث صدمة في المتغيرات الأخرى (النفقات العامة بنوعيها الجاري والاستثماري).

IV.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. تحليل متغيرات الدراسة باستخدام التحليل العاملي:

يتم استخدام طريقتين في التحليل العاملي، الطريقة الأولى نطبق فيها تحليل المركبات الأساسية (ACP)، أما الطريقة الثانية نطبق فيها طريقة التصنيف التسلسلي (Classification Ascendante Hiérarchique). ولكن قبل ذلك يتم التعريف بمتغيرات الدراسة، كالأتي:

LCH: لوغاريتم معدلات البطالة.

LCE: لوغاريتم الإنفاق الجاري (نفقات التسيير).

LIS: لوغاريتم الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز).

أ. طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)

نستخدم طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) لدراسة علاقة المتغيرات فيما بينها خلال فترة الدراسة، والأفراد متمثلة في السنوات، وذلك بالاعتماد على مصفوفة الارتباطات، من أجل معرفة أي المتغيرات المستقلة المؤثِّرة في معدل البطالة. كما أنها تعتبر من أفضل الأساليب الكمية في تحليل متغيرات الجداول الإحصائية.

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

من خلال ذلك سيتم استعراض أولا الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة مستعينا بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة كما هو ملاحظ:

الجدول رقم (01): أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
LCH	2,282	3,376	2,833	0,413
LCE	11,394	15,361	14,006	1,114
LIS	10,773	15,213	13,371	1,278

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداعلى مخرجات برنامج XL-STAT16.

توضح النتائج في جدول (01) أن المتغير LCH هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس (معدل البطالة)، كون أن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.413) على العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس LIS (الإنفاق الاستثماري) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر (1,278).

- تحليل مصفوفة معاملات الارتباط:

لمعرفة علاقة الارتباط بين لوغاريتم معدلات البطالة (LCH) وكل من لوغاريتم الإنفاق الجاري (LCE)، لوغاريتم الإنفاق الاستثماري (LIS) بالجزائر يمكن ذلك من خلال تفسير مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variables	*LCH*	*LCE*	*LIS*
LCH	**1**	**-0,767**	**-0,846**
LCE	**-0,767**	**1**	**0,969**
LIS	**-0,846**	**0,969**	**1**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج XL-STAT16.

من خلال الجدول رقم (02) يلاحظ أن المتغيرة LCH وهو لوغاريتم معدل البطالة، مرتبط ارتباط قوي وسالب مع المتغيرتين (LCE، LIS) بـــ: (0.76-، 0.846-) على الترتيب.

- القيم الذاتية ونسب الجمود:

إن التحليل حسب هذه الطريقة يُطْلِقْ من البحث عن القيم الذاتية والنِّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تُشِيْر القيمة الذَّاتية إلى كمية التباين المفسِّر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبط به، أي تشتُّتْ المتغيرات حول كل محور عاملي، ولهذا الغرض نُبيِّن القيم الذاتية ونسب التَّشَتُّتْ في الجدول الأتي:

الجدول رقم (03): القيم الذاتية ونسب الجمود

	F1	*F2*	*F3*
القيم الذاتية	2,724	0,255	0,021
النسبة المئوية من التشتت الكلي	90,789	8,502	0,709
النسبة المئوية المتصاعدة للتشتت الكلي	90,789	99,291	100,000

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على مخرجات برنامج XL-Stat2016.

من خلال الجدول رقم (03) نستنتج أن المحور الأول (F1) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل (90.789%) من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني (F2) فتمثل (8.502%)، فبهذا يكون التمثيل على المخطط العاملي ذو المحورين (F1) و(F2) بنسبة (99.291%) من الجمود الكلي، وهذه النسبة جَيِّدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخَطَّطْ، ومن ثم نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1) و(F2).

- تحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية:

سنقوم بتحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية المولّدة بالمحاور العاملية الأول والثاني، حيث تبلغ نسبة التشتُّت المفسِّر بهذا المستوى حوالي (99.29%) وهي أعلى نسبة، أي أن هذا المستوى العاملي يعطي أَحْسَنْ تمثيل للمتغيرات.كما في الشكل الأتي:

الشكل رقم (01): التمثيل البياني على المحورين (F2, F1)

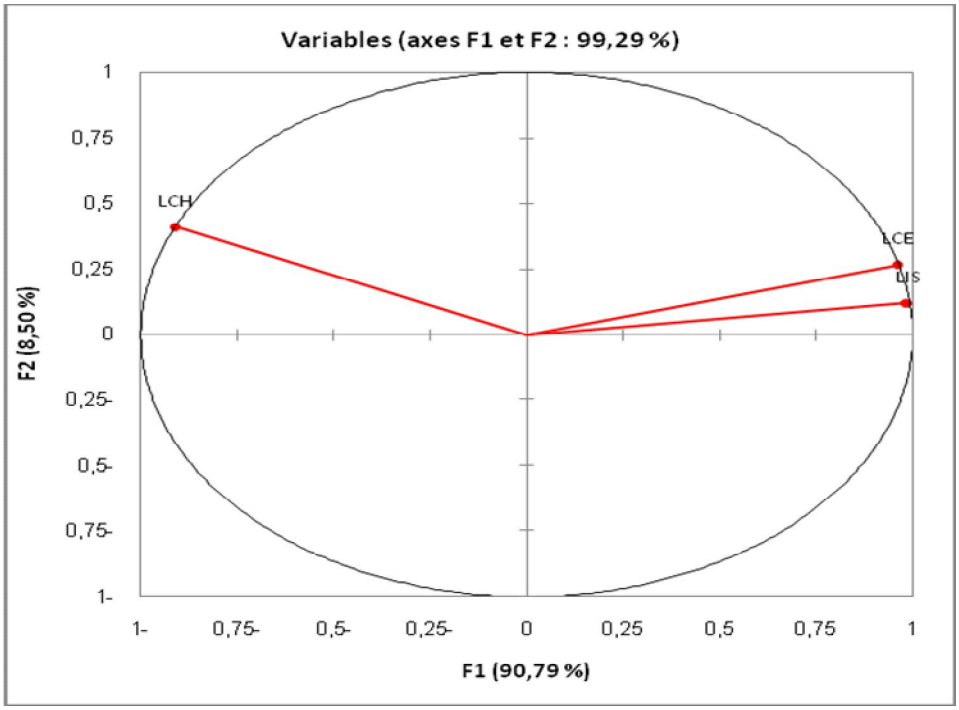

المصدر: مخرجات برنامج XL-Stat2016.

من خلال دائرة الارتباطات أعلاه نستخلص ما يلي:

- كل من المتغيرات LCH، LCE، LIS تتمتَّع بجودة تمثيل عالية على هذا المستوى العاملي المولَّد بالمحاور العاملي الأول والثاني نظرا لقربه من محيط الدائرة.

- من خلال ملاحظة المسافة بين المتغيرات يمكننا القول أن كل المتغيرات المستقلة نظيرة معدل البطالة في الجانب السالب وهذا يفسر على وجود ارتباط سالب بينهما.

ب. طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي (CAH):

نحاول توزيع المتغيرات بصفة أَدَقْ، وذلك باللجوء إلى طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي (CAH)، فتحصلنا على التوزيع المبيَّن في الشكل الأتي:

بالنَّظر إلى مخطَّط الشَّجرة نستنتج أن متغيرات محل الدراسة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

الشكل رقم (02): التمثيل البياني يمثل عدد الأقسام الممكنة لتجميع (ترتيب) المتغيرات

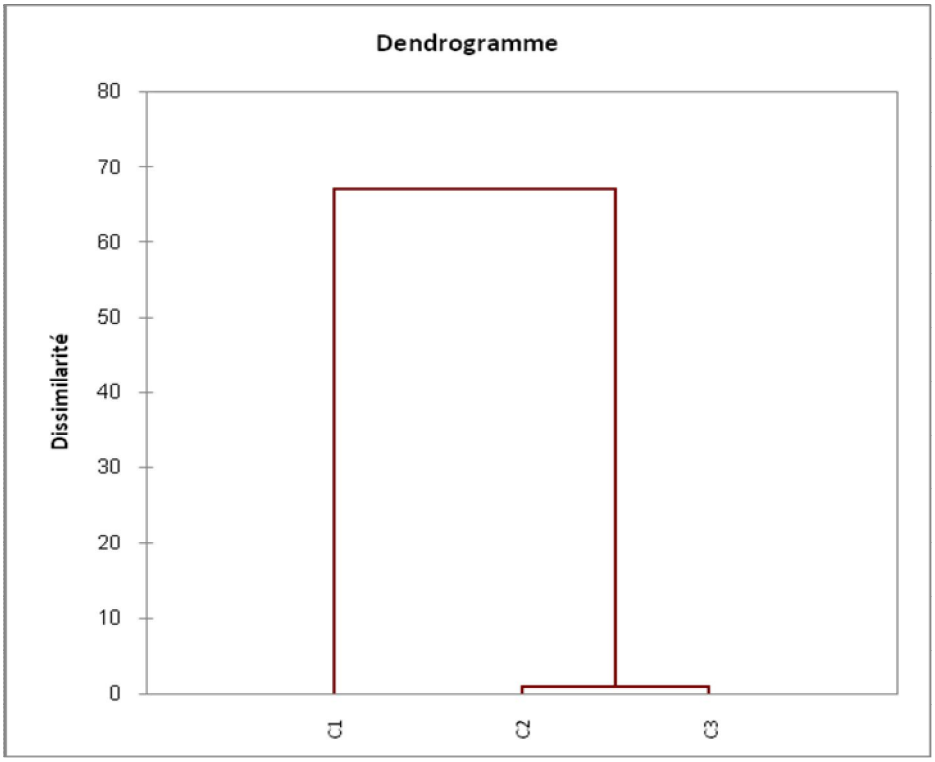

المصدر: مخرجات برنامج XL-Stat2016.

انطلاقا من الشكل رقم (02) المستخرج من البرنامجXL. Stat نستنتج الأتي:

بالنَّظر إلى مخطَّط الشَّجرة نستنتج أن متغيرات محل الدراسة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- القسم الأول:1ere classe ويحتوي على متغير واحد (LCH)
- القسم الثاني: 2eme classe ويتكون من متغيرين(LCE, LIS)
- وبالرجوع إلى شكل المعلم (F2, F1) يمكننا الخروج بالنتائج الأتية:
- هناك مجموعتين، المجموعة الأولى (LCH)، أما الثانية فتمثل متغيرين(LCE, LIS).
- ومن ثم نكون قد توصلنا إلى نتيجة تتمثل في وجود ارتباط قوي وسالب بين المتغيرات المستقلة (LCE, LIS) ولوغاريتم معدل البطالة (LCH).

2. قياس أثر صدمات مكونات حجم الانفاق العام على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018:

أ. نموذج الدراسة:

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على صياغة النموذج الأتي:

LCH=f(LCE , LIS)

- LCH: لوغاريتم معدلات البطالة.
- LCE: لوغاريتم الإنفاق الجاري (نفقات التسيير).
- LIS: لوغاريتم الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز).

ب. دراسة استقرارية السلاسل:

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		ADF			PP		
		المستوى	الفرق الأول	درجة التكامل	المستوى	الفرق الأول	درجة التكامل
LCH	بدون ثابت واتجاه	-0.9432	-3.8010	I(1)	-0.7736	-3.8082	I(1)
	ثابت واتجاه	-1.8496	-3.7656		-2.0464	-3.7711	
	ثابت	-0.4275	-3.8532		-0.7064	-3.8072	
LCE	بدون ثابت واتجاه	4.1804	-3.3387	I(1)	3.3275	-3.3368	I(1)
	ثابت واتجاه	-3.8374	-4.5492		-3.7552	-4.7048	
	ثابت	-3.9904	-4.1424		-3.8199	-4.2563	
LIS	بدون ثابت واتجاه	3.1823	-3.4824	I(1)	3.0054	-3.4824	I(1)
	ثابت واتجاه	-2.6291	-4.7026		-2.7801	-4.7026	
	ثابت	-1.6477	-4.6275		-1.6487	-4.6275	

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (04)، أن كل السلاسل غير مستقرة في السلاسل الأصلية، كونها تحتوي جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%، ومستقرة في الفروق الأولى، أي أن كل من سلسلة معدل البطالة، وسلسلة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مستقرة عند الفروق الأولى(1)I. ومن ثم احتمال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وعليه سنقوم بإجراء اختبار جوهانسون واختبار استقرارية البواقي.

ج. تحديد درجة التأخير المثلى:

قبل تقدير نموذج الدراسة ينبغي تحديد عدد درجات التأخر، من خلال جملة من المعايير (يتم اختيار أقل قيمة للمعيار)، كما هو موضح في الشكل الأتي:

الجدول رقم (05): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

VAR LagOrderSelectionCriteria
Endogenous variables: LCH LCE LIS
Exogenous variables: C
Date: 08/20/20 Time: 16:17
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.16230	NA	0.001892	2.243254	2.388419	2.285056
1	56.02295	139.0827	6.84e-06	-3.386381	-2.805721*	-3.219172
2	61.58321	8.126534	9.22e-06	-3.121786	-2.105631	-2.829170
3	78.73117	21.10518*	5.36e-06*	-3.748552*	-2.296902	-3.330529*

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10.

وكما هو موضح بالجدول رقم (05) فان الدرجة "3"، تمثل درجة التأخير المثلى.

د - اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:

كون جميع السلاسل مستقرة من نفس الدرجة الأولى(1)I، نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، في الكشف عن العلاقة طويلة الأجل. كما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (06): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

اختبار الأثر (*Test* (*λtrace*)				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	إحصائية الأثر	القيم الحرجة	Prob
None *	0.779051	56.43305	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.403548	18.68743	15.49471	0.0159
At most 2 *	0.206055	5.768520	3.841466	0.0163
اختبار القيمة المميزة العظمى(*Max*)				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	القيمة العظمى	القيم الحرجة	Prob
None *	0.779051	37.74562	21.13162	0.0001
At most 1 *	0.403548	12.91891	14.26460	0.0807
At most 2 *	0.206055	5.768520	3.841466	0.0163

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS10.

من خلال الجدول رقم(06)، يتبين من نتائج اختبار الأثر أن القيم الاحتمالية أكبر من القيم الجدولية، عند مستوى دلالة معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم، أي هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

في حين يتضح من اختبار القيم المميزة العظمى أن أغلب قيمه الاحتمالية أكبر من الجدولية، وبالتالي نرفض فرضية العدم، وبذلك توجد هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.ومن ثم نستطيع القول بأنه توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة، وعليه توجد علاقة طويلة الأجل بين معدلات البطالة، ومتغيرات مكونات حجم الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1990-2018.

هـ. تقدير نموذج *VECM*:

سنحاول تمثيل نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بين متغيرات الدراسة في المدى البعيد والقريب.

- تقدير معادلة التكامل المشترك للمدى القريب:

اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews تحصلنا على معادلات نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير كالأتي:

الجدول رقم (07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمدي القصير

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/25/21 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Error Correction:	D(LCH)	D(LCE)	D(LIS)
CointEq1	-0.923387	0.330441	-1.155299
	(0.25951)	(0.33990)	(0.76411)
	[-3.55814]	[0.97216]	[-1.51195]
D(LCH(-1))	0.466911	0.315323	-0.072940
	(0.17329)	(0.22697)	(0.51025)
	[2.69433]	[1.38924]	[-0.14295]
D(LCH(-2))	0.549823	-0.513391	0.444728
	(0.19495)	(0.25534)	(0.57401)
	[2.82034]	[-2.01063]	[0.77478]
D(LCH(-3))	0.321285	-0.647304	0.032629
	(0.22439)	(0.29390)	(0.66069)
	[1.43181]	[-2.20247]	[0.04939]
D(LCE(-1))	-0.058369	0.102031	-0.573960
	(0.17010)	(0.22280)	(0.50086)
	[-0.34314]	[0.45795]	[-1.14596]
D(LCE(-2))	-0.577429	0.044675	-0.405860
	(0.15328)	(0.20077)	(0.45133)
	[-3.76705]	[0.22252]	[-0.89926]
D(LCE(-3))	-0.188005	0.612233	-0.558689
	(0.21912)	(0.28700)	(0.64519)
	[-0.85799]	[2.13321]	[-0.86594]
D(LIS(-1))	0.273770	-0.211335	0.306821
	(0.12333)	(0.16154)	(0.36314)
	[2.21974]	[-1.30826]	[0.84490]
D(LIS(-2))	0.229590	-0.050324	0.256226

	(0.10243)	(0.13416)	(0.30159)
	[2.24145]	[-0.37511]	[0.84958]
D(LIS(-3))	0.147286	0.004503	0.371113
	(0.09746)	(0.12765)	(0.28696)
	[1.51124]	[0.03527]	[1.29325]
C	0.028927	0.009331	0.204412
	(0.03666)	(0.04802)	(0.10794)
	[0.78906]	[0.19434]	[1.89371]
R-squared	0.702064	0.529059	0.297259
Adj. R-squared	0.489252	0.192672	-0.204699
Sum sq. resids	0.084374	0.144742	0.731474
S.E. equation	0.077632	0.101679	0.228579
F-statistic	3.298993	1.572769	0.592199
Log likelihood	35.66874	28.92253	8.671157
Akaike AIC	-1.973499	-1.433802	0.186307
Schwarz SC	-1.437194	-0.897497	0.722613
Mean dependent	-0.027793	0.110227	0.123333
S.D. dependent	0.108627	0.113164	0.208255

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10.

من الجدول أعلاه، يتم الحصول على معادلة المدى القريب لأثر نوعي الإنفاق العام الحقيقي على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990 حتى 2018 كالأتي:

$$D(LCH) = -0.9233*[LCH(-1) - 0.2944*LCE(-1) + 0.6246*LIS(-1) - 7.1072) + 0.4669*D(LCH(-1)) + 0.5498*D(LCH(-2)] + 0.3212*D(LCH(-3)) - 0.0583*D(LCE(-1)) - 0.5774*D(LCE(-2)) - 0.1880*D(LCE(-3)) + 0.2737*D(LIS(-1)) + 0.2295*D(LIS(-2)) + 0.1472*D(LIS(-3)) + 0.0289$$

من المعادلة أعلاه – معادلة المدى القريب - نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج جيدة ومعتبرة وهذا ما دلت عليه قيمة معامل التحديد المساوية لـ: R^2= 0.70 ، أي أن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة تفُسِر وتشرح التغيرات في معدلات البطالة بنسبة 70 %.

كما يتبين أن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في المدى البعيد) قيمته سالبة ومعنوي (0.92 -)، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر بـــ: (3.56-) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2,064)، ومن ثم تأكيد على إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لأثر المتغيرات المستقلة على معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 1990-2018، وبالتالي حدوث أي صدمة قد يتطلب ويستغرق معدل البطالة (1/0.92) سنة حتى العودة والوصول إلى وضع التوازن في المدى البعيد، في حين بلغت إحصائية فيشر المحسوبة القيمته 3.30.

- تقدير معادلة النموذج في المدى البعيد باستعمال طريقة Fully Modified Least Squares :

كون أن شروط التكامل المشترك(المتزامن) محققة بين متغيرات الدراسة ، يمكن إجراء عملية التقدير بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، والتي جاءت نتائجها كالآتي:

الجدول رقم (08): مخرجات تقدير النموذج في المدى البعيد بطريقة FMOLS

المتغيرات المُفسَّرة	البارامترات	Std. Error	t-Statistic	prop
LCE	0.443951	0.195605	2.269624	0.0321
LIS	-0.695909	0.165280	-4.210475	0.0003
C	5.928224	0.848732	6.984800	0.0000
	Durbin –Watson = 1.139145		$\bar{R}^2 = 0.766361$	$R^2 = 0.783668$

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS10.

من الجدول أعلاه – جدول رقم (08)- تكون معادلة نموذج الدراسة في المدى البعيد كالأتي:

$$LCH = 5.928224 + 0.45\ LCE - 0.70\ LIS$$
$$(2.27) \quad (-4.21)$$
$$R^2 = 0.780 \quad \bar{R}^2 = 0.76 \quad D.W = 1.13$$

و. اختبار صلاحية النموذج:

- نلاحظ أن جميع برامترات (معلمات) النموذج في المدى البعيد ذات دلالة معنوية إحصائية، كون أن إحصائية t-student، أكبر بالقيمة المطلقة من t الجدولية. وهو ما تأكده قيم الدلالة المعنوية sig (prop) الأقل من 0.05 لجميع المعلمات.

- القوة التفسيرية للنموذج: إن قيمة معامل التحديد المعدل (المصحح) تساوي: $\bar{R}^2 = 0.76$، تدل هذه القيمة على أن التغير الحاصل في متغيرتي الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري تفُسر وتشرح التغيرات في معدلات البطالة بنسبة 76%.

- كما أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء كما بينه اختبار داربين واتسون، ومن ثم النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

- اختبار الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج:

باستخدام برنامج EVIEWS10 تحصلنا على دالة الارتباط الكلي والجزئي للنموذج، كالأتي:

الشكل رقم (03): دالة الارتباط لبواقي النموذج

Date: 08/27/20 Time: 16:17
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

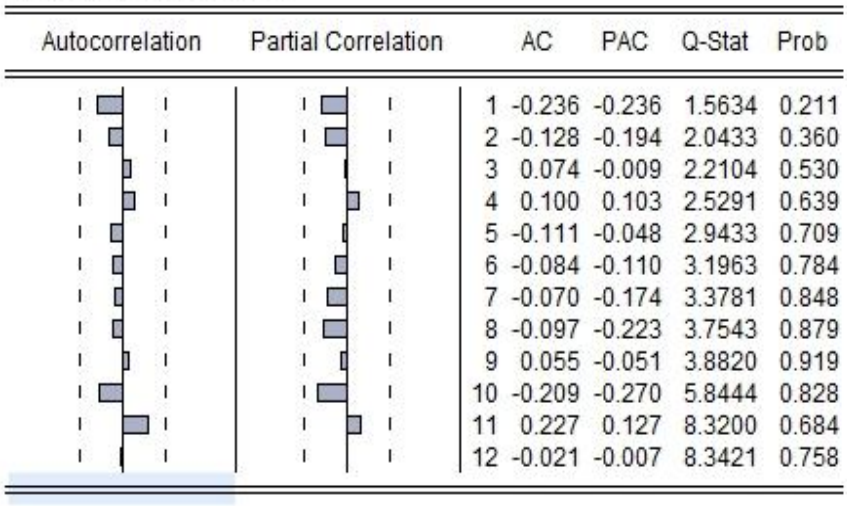

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	-0.236	-0.236	1.5634	0.211
2			2	-0.128	-0.194	2.0433	0.360
3			3	0.074	-0.009	2.2104	0.530
4			4	0.100	0.103	2.5291	0.639
5			5	-0.111	-0.048	2.9433	0.709
6			6	-0.084	-0.110	3.1963	0.784
7			7	-0.070	-0.174	3.3781	0.848
8			8	-0.097	-0.223	3.7543	0.879
9			9	0.055	-0.051	3.8820	0.919
10			10	-0.209	-0.270	5.8444	0.828
11			11	0.227	0.127	8.3200	0.684
12			12	-0.021	-0.007	8.3421	0.758

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن احصائية (Q-Stat) المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند التأخير p=12 (prob>0.05)، ومنه فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء، أي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

- اختبار الجذور القلوبة:

من خلال اختبار استقرارية النموذج ككل، للتأكد من وجود جذور وحدوية للنموذج، كما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل رقم(04): استقرارية نموذج VECM الموجه

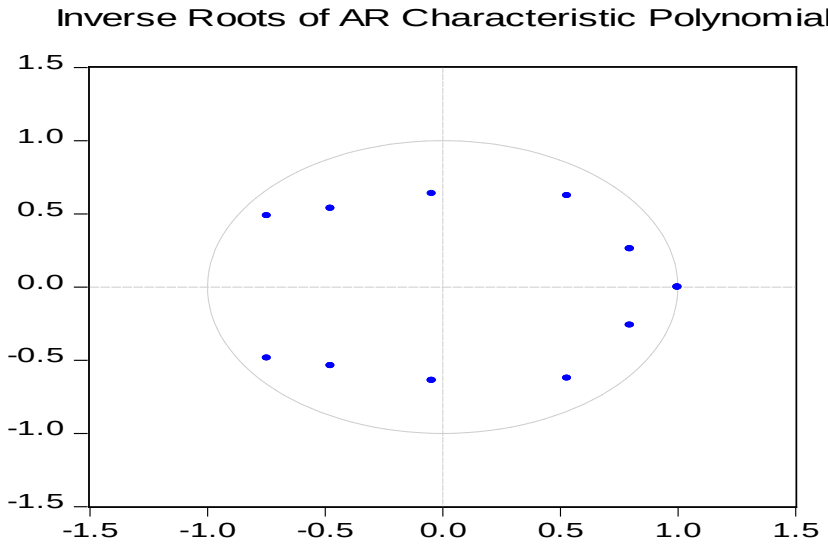

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10.

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، كون أن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد وكل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، ومن ثم فالنموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

- **اختبار تحليل التباين:**

من خلال هذا الاختبار نستطيع معرفة مدى استجابة متغيرة البطالة نتيجة إحداث صدمة في المتغيرات الأخرى (النفقات بنوعيها الجاري والاستثماري) في النموذج، والشكل الأتي يوضح نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة من المتغيرات المدروسة بالنسبة لبعد زمني يمتد الى عشر أعوام:

الشكل رقم(05): جدول تحليل التباين

Variance Decomposition of LCH: Period	S.E.	LCH	LCE	LIS
1	0.077632	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.131411	84.12307	0.136128	15.74081
3	0.192413	77.96009	2.705501	19.33441
4	0.242785	70.73318	1.827793	27.43902
5	0.314999	68.39799	1.163583	30.43842
6	0.384741	70.10438	1.199327	28.69629
7	0.445878	69.81198	2.094326	28.09370
8	0.495513	71.40590	2.674962	25.91914
9	0.531982	71.51026	3.505881	24.98386
10	0.563098	71.76350	3.988997	28.24750

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10.

يتبن من الجدول أعلاه، أن جل التقلبات الظرفية التي تحدث في معدلات البطالة على المدى القريب، هي نتيجة لحدوث صدمات ذاتية (أي للمتغيرة نفسها)، ومن ثم فتحليل مكونات التباين لمعدل البطالة تسمح بتفسير ما قيمته 84.12 من تغيرات معدل البطالة للفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، بعدها تتراجع هذه القيمة النسبية مع مرور الوقت لتصل إلى أدنى حد لها ما قيمته 68.39 عند العام الخامس.

كما يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة مساهمة صدمات كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير المفسرة للبطالة بالتوافق مع انخفاض نسبة مساهمة صدمات معدل البطالة، أي أن ارتفاع نسبة مساهمة نفقات التجهيز من 15.74 بالمائة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة إلى 28.24 بالمائة كحد أقصى في السنة العشرة ، مما يدل على أثر نفقات التجهيز على معدلات البطالة في المدى البعيد وضعفها في المدى القصير، في حين يُلاحظ أيضا أن مساهمة نسبة نفقات التسيير في ارتفاع في المدى القصير والطويل، حيث ترتفع نسبة المساهمة من 0.13 بالمائة خلال الفترة التي تلي حدوث الأزمة إلى 3.98 بالمائة كحد أقصى تبلغه في السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة، وهذا يعني أن نسبة المساهمة في المدى الطويل والقصير ضعيفة جدا.

- **تحليل دوال الاستجابة الدفعية:**

بالاستعانة بدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمات الفترة الأولى ثم نقوم بدراسة أثر هذه الصدمة على معدل البطالة. كما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل رقم(06): نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية

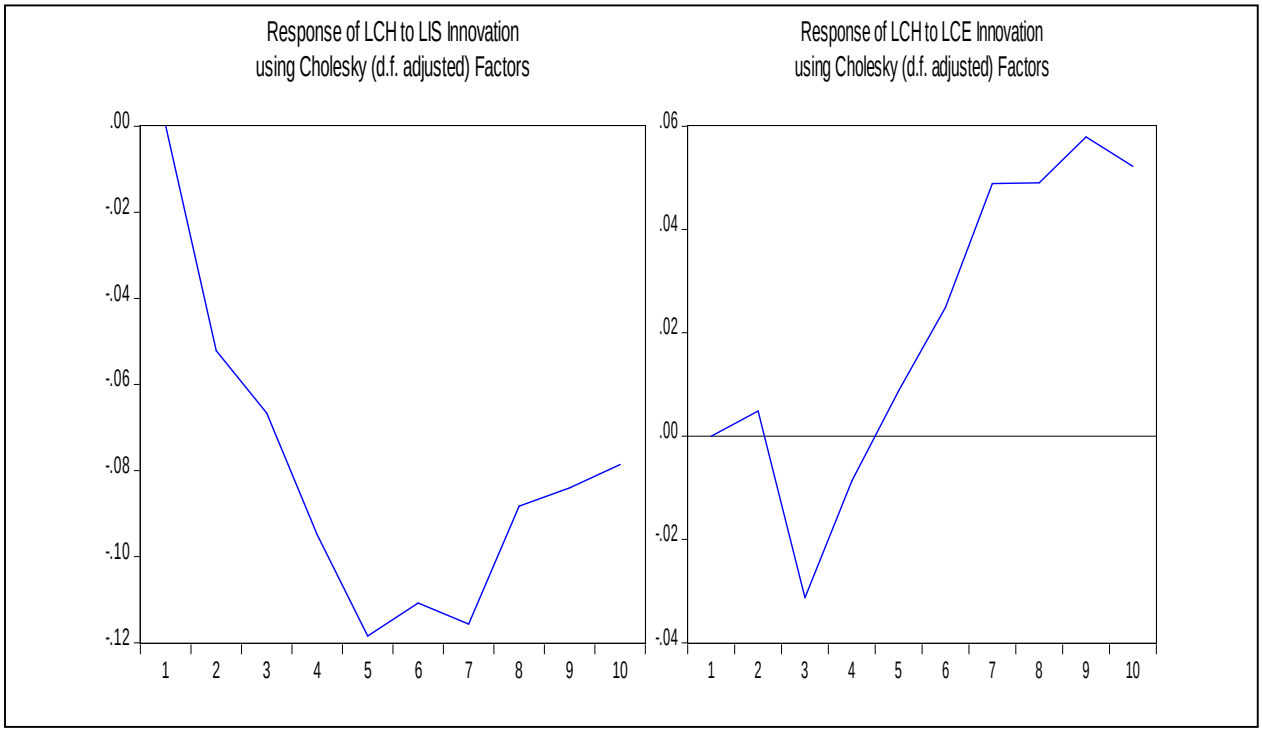

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10.

من خلال الشكل الخاص بنتائج دوال الاستجابة الدفعية والممتدة على 10 فترات، خلصت إلى مايلي:

- استجابة الإنفاق العام الاستثماري (LCH to LIS):

يتضح من الشكل أعلاه؛ أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية بـــ: 1٪ في نفقات التجهيز سيكون لها أثر معدوم في العام الأول، ومن ثم -بعد العام الأول- يكون أثر نفقات التجهيز على معدل البطالة سالب خلال فترات الدراسة المتبقية، ليصل الأثر في نسبة أقصاها (12-)٪ خلال العام الخامس، وهذا الأثر مقبول من ناحية الدلالة الإحصائية. ويمكن تفسير ذلك أن حدوث التوسع في النفقات العامة من قبل الدولة خاصة منذ عام 2001، سيمتد أثره على معدلات البطالة بشكل مستمر إلى غاية عشر أعوام القادمة.

- استجابة الإنفاق العام الجاري (LCH to LCE):

من الشكل أعلاه رقم (06)، نلاحظ أنّ حدوث أي صدمة مفاجئة على الإنفاق العام الجاري بمقدار انحراف معياري واحد (1٪)، سوف يكون له الأثر الايجابي والسلبي على معدلات البطالة بالجزائر خلال فترة الدراسة، فينعدم الأثر خلال العام الأول ليكون بعدها الأثر ايجابيا حتى العام الثاني، ومن ثم يصبح الأثر سلبي بداية من العام الثاني والثالث-

هذه الأخيرة تشهد أعلى نسبة بمقدار (3-٪)، إلى غاية العام الخامس، وبعدها بداية من العام الخامس يكون التأثير ايجابيا ويرتفع بشكل تدريجي خلال الأعوام المتبقية، لتسجل أعلى قيمة لها خلال العام التاسع في نسبة (6٪). يلاحظ هنا أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام الجاري ومعدلات البطالة وهو ما لا يتوافق من ناحية النظرية الاقتصادية، في حين الدلالة الإحصائية في مقبولة، ويمكن تفسير ذلك أن نفقات التسيير لا يتم توجيهها إلى النشاط الاقتصادي (غير موجه للاستثمار الحقيقي) فهي تكون في شكل أجور المستخدمين وغيرها بالإضافة إلى أن الدولة تسعى دائما لتدعيم الشق والجانب الاجتماعي.

V.الخلاصة:

في هذه الدراسة حاولنا تحليل وقياس تأثير إحداث صدمة في نوعي حجم الإنفاق العام على معدلات البطالة بالجزائر للفترة مابين 1990 إلى 2018، فقمنا بتحليل متغيرات الدراسة باستخدام طريقة التحليل العاملي كبديل لأسلوب الإحصاء الوصفي، معتمدين في ذلك على نوعين للتحليل العاملي: طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)، وطريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي HAC، بعد ذلك درسنا استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال جدر الوحدة، ومن ثم تم التقدير النموذج بالاستعمال طريقة Fully Modified Least Squares، وأخيرا إجراء اختبار تحليل التباين واختبار تحليل دوال الاستجابة الدفعية. وقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

- استقرارية جميع متغيرات الدراسة عند الدرجة الأولى I(1) ، وذلك وفقا لاختبار ADF المطور.
- وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج المدروس.
- بينت نتائج تقدير المدى البعيد بأن هناك علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ومعدلات البطالة وهذا مقبول من ناحية النظرية الاقتصادية، في حين دلت نتائج كذلك على العلاقة الطردية بين نفقات التسيير وحجم البطالة وهذا ما لا يوافق الناحية النظرية.
- أظهرت نتائج حدوث صدمة أن أثر النفقات التجهيز الحقيقية على معدلات البطالة في المدى البعيد وضعفها في المدى القصير.
- تبين أيضا إحداث صدمة أن مساهمة نسبة نفقات التسيير في ارتفاع في المدى القصير والطويل، حيث ترتفع نسبة المساهمة من 0.13 ٪ خلال الفترة التي تلي حدوث الأزمة إلى 3.98 ٪ كحد أقصى تبلغه في السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة، وهذا يعني أن نسبة المساهمة في المدى الطويل والقصير ضعيفة جدا.

- التوصيات:

- ضرورة تبني خطة الإقلاع الاقتصادي، ومن ثم تنويع الاقتصاد الوطني مما يساهم في الطلب على العمالة. وبتالي تعدد مداخيل الدولة خارج قطاع المحروقات.
- إيجاد آليات وميكانيزمات جديدة للقضاء والتقليل من ظاهرة البطالة بالجزائر.
- ضرورة التزاوج بين القطاع العام والخاص ودوره في التقليل من حدة البطالة بالجزائر.

VI.الهوامش والإحالات:

توهامي، إ & ,.وآخرون .(2004) .العولمة والإقتصاد غير الرسمي .جامعة منتوري، قسنطينة: مخبر الإنسان والمدينة.

محمد ، ع. ع .(2003) .البطالة .مصر: منش أة المعارف الإسكندرية.

Amadi , K., & Egbulonu , K. (2016, July-Sept). Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy. International Journal of Innovative Finance and Economics Research, 04(03).

An draw Mountford, H. U. (2005). Wha are the effect of fiscal policy shock. Germany. university Zu Berlin: SFB 649,Humboldt.

Bodi Zvi , R., & Marcus A , T. (2003). Essentials of Investment (5 ed.). USA: McGraw- Hill.

ILo, U. U. (2010). Macroeconomic Stability :Inclusive Growth and Employment. United Nations.

Irvin , T. (2011). Macroeconomics for today (éd. 7). USA: South-Western publishing.

Michal R, D. (1979). Intermediat Macroeconomics. USA. , university of California. Los Angeles,: MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD.

Michal R, D. (1979). Intermediat Macroeconomics. USA. university of California. Los Angeles: MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD.

Mithain . (1998). Modern Public Finace.(Theory and praclice). New york: Himalaya House.

Robert, F., & et autres. (2015). Principles of Macroeconomics (6 ed.). USA: McGraw-Hill Education.

ابراهيم بن داود. (2009). الرقابة المالية على النفقات العام. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.

المدهون، ح .(2016) .إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية .أطروحة دكتوراه غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر 03.

المصبح، ع .(2008) .العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية : دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك .منشورات المعهد العربي للتخطيط.

بقاط، ح .(2007) .نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

بوسامة شوام. (2001). مدخل في الإقتصاد العام. دار الغرب للنشر والتوزيع.

جليط، ا .(2016) .دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة .(1980-2014) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.(6)

جوارتيني، ج.، ريكاردو ، أ ,.ترجمة عبد الفتاح ، ع & ,.و عبد العظيم، م .(1999) .الإقتصاد الكلي .المملكة العربية السعودية: دارا لمريخ للنشر .

حميد، م .(2015) .أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر .(1988-2012) مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، الجزائر: جامعة بومرداس.

خليل عبد القادر . (2008). محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006. 53-56. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: الجزائر 3.

رايح بلعباس . (2012). إشكالية البطالة في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية- حالة الجزائر في الفترة (1966-2010). أطروحة دكتوراه غير منشورة. المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر: لمدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

رمزي، ز ,1997) .أكتوبر .(الاقتصاد السياسي للبطالة .مجلة علم ومعرفة.33 ,(226)
سلمان مصطفى، و وآخرون. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن: دار المسير للنشر والتوزيع.
سليم عقون. (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2007). مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
شيرين، ع .(2016) .محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1973-2013) دراسة تحليلية قياسية .بحوث اقتصادية عربية.(23)
صاولي، م & .,فارس، ع .(s.d.) .محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي (var) خلال الفترة-1970 (2015).مجلة أبحاث اقتصادية وادارية.256-233 ,(01)13 ,
صلاح ، ع .(2006) .العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث .الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
عادل فليح العلي، و طلال محمود كداوي. (1988). اقتصاديات المالية العامة. الموصل، العراق: مطبعة التعليم العالي.
عساف أحمد المولي. (2005). مقدمة في المالية العامة. الأردن: دار المنار للنشر والتوزيع.
علي لطفي. (1995). المالية العامة -دراسة تحليلية-. القاهرة، مصر: جامعة عين شمس.
علي، أ. خ & .,اللوزي، س. أ .(2013) .المالية العامة .éd)الطبعة الأولى .(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
محمد ، ع. ع .(2003) .البطالةمصر: منشأة المعارف الإسكندرية.
محمد أدرويش، د .(2013) .إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل .أطروحة دكتوراه غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
محمد، ل .(2015) .أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية .أطروحة دكتوراه غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
محمود، ي & .,آخرون .(2002) .مبادئ الاقتصاد الكلي .الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
مدحت القريشي. (2007). اقتصاديات العمل. الأردن: دار وائل للنشر.
مصطفي حسن حسين. (2001). المالية العامة. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
نجوية الحدي . (2016). المقاولتية كرهان لامتصاص البطالة. مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2(4)، 101.

VIII. الملاحق:

الملحق رقم (01): لوغارتيم متغيرات الدراسة

ANNée	LCH	LCE	LIS
1990	2.980618636	11.39414193	10.77268668
1991	3.054001182	11.94340834	10.97335737
1992	3.169685581	12.52863067	11.87756858
1993	3.169685581	12.58251051	12.1292456
1994	3.169685581	12.7080684	12.37127348
1995	3.335769576	13.06831682	12.56347782
1996	3.375879574	13.21875661	12.06688529
1997	3.273742726	13.37476277	12.21424417
1998	3.273742726	13.40581903	12.26379423
1999	3.273742726	13.56022468	12.13879437
2000	3.342508385	13.6602511	12.6820863
2001	3.306886702	13.7784658	12.78659689
2002	3.306886702	13.90874222	13.02349287
2003	3.165475048	13.93130139	13.15483831
2004	2.87356464	14.03936905	13.36614999

2005	2.727852828	14.03475211	13.60096122
2006	2.533696814	14.17867341	13.83054103
2007	2.624668592	14.33074505	14.17642311
2008	2.424802726	14.612015	14.49520668
2009	2.32238772	14.64842968	14.48144634
2010	2.302585093	14.79349	14.40765549
2011	2.302585093	15.14978821	14.47535945
2012	2.397895273	15.36122881	14.67544679
2013	2.282382386	15.24015025	14.72347069
2014	2.360854001	15.32888681	14.77524385
2015	2.415913778	15.34525765	14.92714502
2016	2.459588842	15.33842367	14.81317112
2017	2.468099531	15.35820635	14.7731152
2018	2.474856314	15.33819161	15.21257175

المصدر: بيانات (البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية)